

ما بعد حل الدولتين



عبد الحسين شعبان

بيروت

عشية إقدام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إصدار قرار بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، طرح معهد واشنطن للشرق الأدنى رؤية جديدة لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي أطلق عليها "الحل الإقليمي" وتقوم هذه الرؤية التي قدمها أحد كبار منظري المعهد زوس وماكوفسكي على مساران: الأول- فلسطيني- إسرائيلي والثاني عربي- إسرائيلي بهدف تطبيع العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية العربية والعميقة الإسرائيلية وذلك مقدمة لانسحاب إسرائيل من أراض فلسطينية وعربية (وليس بالضرورة من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلها العام 1967 في عدوان كيونيو /حزيران). وتقترب هذه الخطة من أطروحة نتنياهو التي عرضها خلال زيارته للولايات المتحدة في 18 سبتمبر/أيلول 2017. وتحاول واشنطن تكيف هذه الرؤية مع صنادير السلام العربية العام 2002 المعروفة باسم "مبادرة بيروت" للوصول إلى صفقة القرن حسب ترامب والتي تقود إلى الحل الشامل، ولكن وفقاً للرؤية الإسرائيلية- الأمريكية وللتفسيرات والتاويلات التي تستجيب لها. وبعد أكثر من ربع قرن من المفاوضات المكثفة، فما الذي تبقى من خيار مدريد - أوسلو (1991-1993) وهل تصلح "الرعاية الصارخ للجانب الإسرائيلي" وأين نحن من أطروحات "حل الدولتين" التي تبناه الرؤساء بيل كلينتون في آخر عهده وجورج دبليو بوش وباراك أوباما الذي بشر به في بداية ولايته الأولى (مطلع العام 2009) ثم ماذا يعني "الحل الإقليمي" الذي هو أدنى بكثير حتى من خيار أوسلو الذي لا يلبي مطالب الحد الأدنى؟ لقد تناوب على العملية التفاوضية أربعة رؤساء أمريكيين وخامسهم هو الرئيس ترمب، وهي المفاوضات التي انطلقت في مؤتمر مدريد (30 أكتوبر/تشرين الأول/1991)

ووصلت إلى طريق مسدود في العام 1999 لعدم انطلاق المفاوضات الحل النهائي الذي رفضته "إسرائيل" والذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/أيلول العام 2002 خصوصاً وإن القضايا الأساسية ظلت معلقة مثل: إقامة الدولة، اعتبار القدس عاصمتها، تأكيد حق العودة والتعويض، تحديد الحدود، حل مشكلة المياه... الخ.

والرؤساء الذين تناوبوا على المفاوضات هم بوش الأب وكلينتون وبوش الابن وأوباما وأخيراً ترمب، ولم تستطع تلك المفاوضات التوصل إلى أي حل مقبول مرضي في إقامة سلام متوازن بمرجعية دولية أساسها قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، وخصوصاً القرار 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 والقرار 478 بشأن عدم شرعية ضم القدس العام 1980.

حل دولتين

إن ما يميز إدارة ترمب عن الإدارات السابقة هو تخليها عن مشروع "حل الدولتين" والبحث في "حل إقليمي" يتراوح بين مشروع الحكم

الـذاتي" (الموسع) و"الكوفدرالية" المرتبطة بالأردن، مع الحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية غرب النهر. علماً بأن الإدارة الأمريكية انحازت إلى مطالب نتنياهو بالإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الغور واعتبار الحدود الأردنية - الفلسطينية هي الحدود الآمنة لدولة "إسرائيل".

مفاوضات منشودة
والمسألة الأكثر خطورة في موضوع المفاوضات "المنشودة" تتعلق بالإستييطان الذي لا تعتبره الإدارة الأمريكية عقبة أمام المفاوضات، وهذا يعني إن الكتل الإستييطانية سيتم حلها لأن إدارة ترمب لا تجد تعارضاً بينها وبين المستوطنات في القدس، علماً بأن تقرير المبعوث ميشيل في عهد الرئيس كلينتون كان قد أكد أن البؤر الإستييطانية وعددها حوالي 240 بؤرة هي غير شرعية ويجب تفكيكها.

واستناداً إلى تعادي واشنطن في غض النظر عن الإستييطان أقدم الكنيست الإسرائيلي على إصدار قانون مؤخرًا سمي "تبييض المستوطنات" سيؤدي

الصعب على قادة المنظمات العامة صياغة استراتيجية متماسكة ويقللوا من فرص أي قرار في إرضاء كل أو حتى معظم أصحاب المصالح وأخيراً ، فإن الوقت يبدو نادراً بالنسبة لقادة القطاع العام الذين يجب عليهم التعامل مع الطلبات والغوط الخارجية المتعددة وإعاقات وإيقافات متكررة للقرارات وغالباً فترات زمنية قصيرة للخدمة التي يحققون أهدافهم من خلالها Rai-، Van Wart 2011

2014: ney. وجود هذه القيود يخلق مفارقة عندما يتعلق الأمر بتدريب القادة في القطاع العام إذ تكون هناك أهمية لأعطاء أولوية لتدريب وتطوير قادة القطاع العام من أجل تمكينهم من الخوض بمهارة في البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية ولقيادة مرؤوسيهم ومنظمتهم بفعالية ورغم أن هذه القيود متصلة ومتجزئة في القطاع العام ورغم أنها تستمر في إعاقة قادة القطاع العام وتقليص قدراتهم على العاملين في المنظمات العامة إلا أن هناك حاجة مستمرة للتدخلات التدريبية والتطويرية للقادة في هذه المنظمات كونها تمثل ضرورة واستثمار في أن واحد مع مراعاة الحاجة لتقييم أثرها على أداء القائد الفرد وفعالية المنظمة مما يتطلب تحسين تصميمها وتقديمها من قبل المراكز المتخصصة **برامج تطوير**

إن برامج تطوير وتدريب يمكنها أن تحقق بعض النجاح في التأثير على فعالية المنظمة من خلال تحسين توجهات العاملين والقادة الأكثر فعالية يمكن أن يؤثر إيجابياً على الحوافز الفعلية والرضا الوظيفي للمرؤوسين وأيضاً على سلوكهم وأدائهم وبالتالي يحسنون فعالية المنظمة ، كما أن تدريب القادة يمكن أن يؤثر إيجابياً على فعالية المنظمة من خلال تأثيره في هوية القائد والإدراك متعدد المستويات وأداء القائد ، إن الزيادات في المعرفة والوعي الذاتي الناتجة عن التدريب والتطوير يمكن أن تؤدي بالأفراد إلى توسيع هوية قائدهم بشكل يتخطى التركيز على الفرد إلى تركيز أكثر شمولاً على العلاقات ، وأخيراً الرؤية الجماعية للمنظمة . بهذا يمكن القول إن إنفاق أموال الميزانية على تدريب وتطوير القيادة مكون مهمان وضروريان في نجاح أي مؤسسة على نحو خاص المؤسسات العامة .

إتجاهات الرأي

غرينبلات قد أبغ الجانب الفلسطيني الشروط الأمريكية التسعة لاستئناف المفاوضات وهي ليست سوى مطالب إسرائيلية غير مشروعة، وإذا ما بدأت المفاوضات المزعومة فإنها سوف لا تنتهي، بل ستستغرق بالتفاصيل وتفاصيل التفاصيل في حين تمضي "إسرائيل" باستكمال مخططاتها لضم الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس وتضغظ إدارة ترمب على تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية" وتستبعد إدراج موضوع الإستييطان بل إنها تطالب العرب والفلسطينيين بوقف التحريض ضد

إن ما يميز إدارة ترمب عن الإدارات السابقة هو تخليها عن مشروع "حل الدولتين" والبحث في "حل إقليمي" يتراوح بين مشروع الحكم الذاتي" (الموسع) و"الكوفدرالية" المرتبطة بالأردن، مع الحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية غرب النهر. علماً بأن الإدارة الأمريكية انحازت إلى مطالب نتنياهو بالإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الغور واعتبار الحدود الأردنية - الفلسطينية هي الحدود الآمنة لدولة "إسرائيل".

حزب الدعوة وإشكالية العملية السياسية

والمجاري والتعليم وما ذكرناه انفا يكاد ينطبق على كل المدن العراقية حتى بغداد العاصمة التي كانت عروس المدن في الستينات من القرن الماضي . انظروا ماذا حل بها وكأنها تعرضت الى زلزال عنيف او قصفت للتو بقنبلة ذرية وبدلا من العمل على تأسيس دولة حديثة نراهم قد ملأوا جيوبهم بملايين الدولارات . واكثر من ذلك انهم استثمروها في دبي وعواصم العالم الاخرى ولم يستثمرونها في بلادهم على الاقل . هذا الذي اقوله بعرفونه جيدا ولكنني اذكركم به فقط حتى تذكروا حجم المؤامرات التي حيكتم عليكم وحتى لاتخدعوا مرة اخرى باقوال كتاب ماجورين يدعون بان حزب الدعوة والاحزاب والكتل المشاركة له هم من مناصريكم الان وبعد ان اوصلوا العراق الى مستوى الدولة الفاشلة .

وحدة الشعب العراقي بطرق شتى ، الا اننا تكبر حقا بعموم الشعب العراقي من رفض هذه السبوازع التقسيمية. ونشهد الان امتناعا واصراراً من قطاعات واسعة من الشعب من استغلالهم ، او المضي قدماً في تسخيرهم لتحقيق اهداف مشبوهة من خلال ديموقراطية وهمية وظهور النزاعات العشائرية والمناطقية وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة وضعف السلطة وغياب القانون والارتجالية في القرارات العبيدة عن النهج العلمي السليم والنهب المنظم لموارد الدولة من قبل المافيات المتحالفة مع احزاب السلطة ، بنفس الحزب وبنفس التحالفات المشبوهة لاستكمال تنفيذ سياساتهم الهدامة في تقنيت وتقسيم العراق وشعبه ان استمرار حزب الدعوة بالحكم مع التحالفات والتخندقات المشبوهة على وفق هذا النهج التخريبي سيؤدي الى الازعاج على آخر ماتبقى من دولة وشعب عريق ساهم بحضارات عظيمة على مر العصور . فاحذروهم لان مستقبلكم ومستقبل اولادكم في خطر مايعده من خطر ولاتلتفتوا الى اولئك المروجين لاحزاب الخراب والفساد . والمرء العاقل لايلدغ من الماء مرتين .

شهد الان امتناعا واصراراً من قطاعات واسعة من الشعب من استغلالهم ، او المضي قدماً في تسخيرهم لتحقيق اهداف مشبوهة من خلال ديموقراطية وهمية وانتخابات مزيفة ان هنالك مخططاً معداً مسبقاً لكل الذي جرى ويجري الان على رؤوس العراقيين . . فليس عفويا ابداً هذا الذي يحدث في العراق .

ادهم ابراهيم

بغداد

الثلاث . كما شمل في بعض مفاصله القضاء ايضا نستخني من ذلك القضاء النزيهين النجباء الذين عانوا الامرين تحت نفوذ مجلس القضاء الاعلى والقادة السياسيين الفاسدين ، وتهدياتهم وكان من نتيجة هذا كله ان اهل الجنوب قد عانوا من الفقر والجهل وانعدام الخدمات العامة وشيوع النزاعات العشائرية والمناطقية اما ابناء مدن الوسط فقد ابتلوا بالتهجير وتخریب بيوتهم ومحافظاتهم بذريعة محاربة الارهاب وقد شمل الوضع الشاذ هذا شمال العراق ايضا ، نتيجة سوء العلاقة بين الحكومة الاتحادية و اقليم كردستان والتي توجت بالتقاطع بين الطرفين على اثر الاستفتاء الشؤوم .

علاقة سينة

وقد ساءت العلاقة بينهما بعد فترة من التحالف بين حزب الدعوة برئاسة نوري المالكي والاحزاب الكردية على تقاسم السلطة والثروة والذي انتهى الى مالاتحمد عقبا بعد افلاس الدولة وقلة الموارد الكافية لتقاسمها ، والصراع على السلطة والثروة النفطية وهذا كله من افرازات العملية السياسية البائسة التي خطط لها مجلس الحكم وعمرابه الصهيوني بريمر فتوارثه حزب الدعوة مع الكتل والحزاب المشاركة في الحكم الى يومنا الحاضر ولازال البعض يتبأكي عليها باعتبارها مكسبا من مكاسب الاحتلال الأمريكي للعراق . . في حين انها كانت السبب الرئيس لتدمير البنى التحتية لكل الخدمات من الماء والمجاري والكهرباء والتعليم الاساسي والجامعي . والعزوف عن تجديد الخدمات البلدية في كل مناطق ونواحي العراق بلا استثناء نتيجة الفساد السياسي والاداري . كما حاولوا تعزيق

محاصصة الاحزاب

والاكثر من ذلك ان هذا التقسيم قد تحول الى محاصصة بين الاحزاب والكتل المشاركة في العملية السياسية بعد استلام حزب الدعوة لدفة الحكم عام 2005 وسرعان ما تحولت المؤسسات العامة الى اقطاعيات لتقسيم موارد الدولة وميزانياتها على قيادات هذه الاحزاب والموالين لها وعلى راسها حزب الدعوة . فاصبح الشعب خارج نطاق هذه القسمة . وشرع الفساد الاداري حتى شمل الرئاسات

مقارنة بالقطاع الخاص وعلى سبيل المثال في القطاع العام يوجد غموض اكبر في الاهداف وعرضار بين الاهداف Rai- Chun and Rai- ney 2005 . وهذا يجعل الامر اكثر تحديا أمام قادة القطاع العام عند تحديد الاتجاهات والخطط ، بالإضافة إلى ذلك ان المنظمات العامة تقع تحت نفوذ مسؤولين متعددين ذوي سلطة سياسية وقانونية عليهم ، وغالباً ما يواجهون مستويات مرتفعة من الرسميات عندما يتعلق الامر بإدارة شؤون العاملين ووضع الميزانيات والاستيرادات هذه العوامل تحد من الهيمنة التي يتمتع بها قادة القطاع العام في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كما أنه تحول الانتباه عن قيادة العاملين إلى إدارة العلاقات مع أطراف خارجية وتوليد دعم خارجي للمنظمة . أضف لذلك ان الأطراف الخارجية قد تستخدم نطاقاً من معايير الأداء المتعارضة في تقييم افعال ونواتج البيروقراطية الحكومية ما يجعل دور القيادة أكثر تحدياً

ادبيات ادارية

وتشير الأدبيات الإدارية إلى سلسلة الفروق المهمة بين المنظمات العامة والخاصة وبيئاتها الخارجية ، وبصفة خاصة هناك سمات عديدة للقطاع العام تقوم بدور القيود على قدرة القائد على أن يقود وأن يكون فعالاً وهذه القيود يمكن أن تقلص أو حتى تبطل تأثير القيادة على المرؤوسين والمنظمة، ما يجعل دور القيادة أكثر تحدياً

ان المنظمات العامة تقع تحت نفوذ مسؤولين متعددين ذوي سلطة سياسية وقانونية عليهم ، وغالباً ما يواجهون مستويات مرتفعة من الرسميات عندما يتعلق الامر بإدارة شؤون العاملين ووضع الميزانيات والاستيرادات هذه العوامل تحد من الهيمنة التي يتمتع بها قادة القطاع العام في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كما أنه تحول الانتباه عن قيادة العاملين إلى إدارة العلاقات مع أطراف خارجية وتوليد دعم خارجي للمنظمة . أضف لذلك ان الأطراف الخارجية قد تستخدم نطاقاً من معايير الأداء المتعارضة في تقييم افعال ونواتج البيروقراطية الحكومية ما يجعل من الصعب على قادة المنظمات العامة صياغة استراتيجية متماسكة ويقللوا من فرص أي قرار في إرضاء كل أو حتى معظم أصحاب المصالح وأخيراً